

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين
للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع
على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر،
والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة،
وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من مؤتمر القيادة الدومينيكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

131212 131212 12-61025 (A)



بيان

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد بكوبنهاغن، في عام ١٩٩٥، منح رؤساء الدول والحكومات المجتمعون "أولوية قصوى في السياسات والأعمال الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين الظروف الإنسانية على أساس المشاركة التامة من الجميع". وإضافة إلى ذلك، وفي القمة، "أكدوا من جديد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها"، مع التسليم "بأن تمكين الناس هو هدف رئيسي من أهداف التنمية ومواردها الرئيسية". وإن "التمكين يقتضي مشاركة الأفراد التامة في وضع وتنفيذ وتقييم القرارات التي تحدد أداء المجتمعات ورفاهها". والموضوع ذو الأولوية للدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية "تعزيز قدرات الناس على تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع" يتيح لنا جميعاً الفرصة لتقييم مدى التزامنا بإرادتنا السياسية ومواردنا الوطنية والدولية اللازمة لتنمية القدرات على مستوى القاعدة، ومن ثم تمكين الناس من التمتع بتقرير المصير الذي هو من حقهم، والذي نصت عليه وثائق كثيرة من وثائق الأمم المتحدة. وذلك هو أيضاً الوقت المناسب للنظر في هذا الموضوع من منظور المصلحة المشتركة.

التمكين والمشاركة: ليسا من المسلمات

ومع أنه ليس ثمة توافق في الآراء بشأن تعريف دقيق لعبارة "التمكين"، فقد اقترحت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية المستدامة أثناء العرض الذي قدمته أمام اجتماع الفريق العامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ العبارة التالية على أنها تعريفاً عملياً: التمكين هو تعزيز ما يلزم الأفراد من قدرة وإرادة ورؤية تجعلهم عناصر فعالة لتحقيق الرفاه الإنساني. ويعتبر البنك الدولي التمكين بمثابة تنمية لأصول وقدرات الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر للمشاركة في مؤسسات تؤثر على حياتهم والتفاوض معها والتأثير فيها ومراقبتها ومساءلتها. ومع أنه جلي للعيان أن الأشخاص محرومون من الفرصة ومن الحق في أن يصبحوا عناصر فعالة في تحقيق الرفاه البشري، والعمل مع المؤسسات التي تؤثر على حياتهم عندما لا تتوفر لهم الضرورات الأساسية التي تسمح لهم بالتمتع بمستوى لائق من العيش. وتذكرنا المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأن الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر قد وقعوا في حلقة مغلقة من الضعف والوصم والتمييز والإقصاء والحرمان المادي؛ وأن عدم المشاركة في عملية صنع القرار هي سمة بارزة من سمات الفقر وسبباً من أسبابه. وعلاوة على ذلك، فبرغم أن المشاركة هي أحد العناصر الحاسمة في أي نهج قائم على حقوق الإنسان

ومتبع للتنمية والحد من الفقر، يولى اعتبار ضئيل لما هو ضروري لتهيئة بيئة تمكن الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر من أن يصبحوا أفراداً مشاركين في أنشطة مجتمعاتهم.

تزايد أوجه التفاوت

أشار الأمين العام، في تقريره الذي يوجز أعمال الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية (A/67/17)، إلى ازدياد التفاوت في الدخل الذي يقوض إمكانية الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبين أيضاً أن هذا "التفاوت في الدخل، إلى جانب سوء ظروف العمل وانعدام الفرص الاقتصادية هي ظواهر تنم عن ضعف يفاقم من حالة الفقر، وأن تمكين الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو أمر حاسم الأهمية للقضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومنصف ومستدام".

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، ستقدم ماغдалиنا سيولفيدا، المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، تقريرها عن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر في القرارات التي تمس حياتهم، إلى الدورة الثالثة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان. وتبين في هذا التقرير أن "جميع السياسات ذات الصلة بالفقر يجب أن تهدف إلى تمكين الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، وأن تستند إلى التسليم بحق أولئك الأشخاص في اتخاذ قراراتهم واحترام قدرتهم على توظيف إمكاناتهم، وإحساسهم بالكرامة وحقوقهم في المشاركة في قرارات تمس حياتهم".

مفهوم الخير العام

ما الذي يتعين القيام به إذن لجعل هذه المشاركة حقيقة واقعة؟ وما الذي يجعل هذا النوع من التمكين أمراً ممكناً؟ يبدو أنه لا تتوفر أية حلول "جديدة" جداً لهذه المعضلة. ونحن نعرف ما يلزم - تمويل مبتكر وإدارة تتسم بالشفافية وتماسك وفهم سليم للخير العام باعتبارها أموراً رئيسية. وفي الغالب الأعم، لقد أصبحت طريقة الخروج من هذه المعضلة غامضة نتيجة البلاغة الخطائية وعدم توفر الإرادة السياسية، مما يحط للأسف من مفهوم الخير العام. وقال البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، في معرض حديثه عن تعبير "التضامن"، إنه "قبل كل شيء مسألة اعتماد متبادل، وليس شعوراً بالشفقة مشوباً بالغموض أو سوء حظ للكثير من الأفراد القريب منهم والبعيد على السواء. بل على النقيض من ذلك، إنه عزيمة تنم عن الثبات والثابرة على الالتزام بالخير العام؛ وهذا يعني أن يعم الخير على الجميع وعلى كل فرد، لأننا كلنا مسؤول في الواقع عن الجميع". ومن الواضح جداً أنه ما لم نستثمر في

الأفراد بتمكينهم من الحصول على ما يلزم للتمتع بحياة كريمة، فإننا سنصبح جميعاً رهينة عالم يعتبر فيه العنف وعدم الاستقرار سلوكاً طبيعياً. وتذكرنا المقررة الخاصة بأن ”الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع يثيرون قلقاً خاصاً يعزى إلى تهميشهم وإقصائهم ووصمهم وهذا يعني في أحيان كثيرة أنه لا يمكن الوصول إليهم فعلاً من خلال السياسات والخدمات العامة. فالعوائق وحالات انعدام الأمن وعوامل الهيكلة غالباً ما تجعل المطالبة بحقوقهم وتوظيف إمكاناتهم بصورة مستقلة أمراً مستحيلاً؛ فهم يحتاجون إلى دعم فعال من الدول والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة“.

وفي تقريره المقدم إلى الأمين العام والمعنون ”تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع“، يذكرنا فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تذكيراً تاماً بضرورة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم للأجيال الحالية والمقبلة. وإن ممارسة العمل المعتاد لم يعد خياراً؛ والتغيير التحويلي بات لازماً. وأحد المجالات البالغة الأهمية لهذا التحول الضروري هو فهمنا التقليدي للإدارة. ويشير فريق الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية إلى أن ”الحكم الديمقراطي والاحترام التام لحقوق الإنسان هما شرطان من الشروط المسبقة لتمكين الأفراد من تحقيق خيارات مستدامة“.

الخلاصة

بما أن الدول الأعضاء تعد تقييماً لمدى التزامها بصورة فعالة بتعزيز تمكين شعبها في هذا العالم الذي يزداد هشاشة وترابطاً، فإننا نخثها على ما يلي:

- النظر في تمكين الأفراد من منظور تحقيق الخير العام للأسرة البشرية والأرض معاً.
- النظر بجدية إلى الرؤية المستقبلية التي وضعها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، والتي تعتمد على القيم الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة.
- السعي إلى إيجاد مصادر مبتكرة للتمويل، ولا سيما من ضريبة المعاملات المالية، باعتبارها وسيلة تعود بالنفع على الصالح العام.
- التشجيع على إعادة تركيز اهتمام مؤسسات الإدارة أو إعادة هيكلتها لتعكس مزيداً من الالتزام بالصالح العام، بدلا من المصالح الذاتية الوطنية الضيقة.